

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميله -

المحاضرة الرابعة لمادة القانون الجمركي موجهة لطلبة الماستر مالية وتجارة دولية

عنوان المحاضرة: تصنيف الجرائم الجمركية حسب طبيعتها الخاصة

## 1. مقدمة

تُعتبر الجرائم الجمركية من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد الوطني والمالية العامة في الجزائر. فقد أدت تلك الجرائم إلى خسائر مالية كبيرة عبر التهريب من الرسوم والحقوق الجمركية، كما تُساهم في تهريب البضائع المحظورة وتشويه المنافسة التجارية. ومن هنا برزت الحاجة إلى تنظيمها وتصنيفها بطريقة دقيقة تُسهم في تحسين آليات الرقابة والمتابعة القضائية والإدارية. تشير الدراسات والأبحاث في هذا المجال إلى أن التصنيف الدقيق للجرائم الجمركية يُعد خطوة أساسية لتطبيق العقوبات بشكل عادل وفعال، كما يُسهل على الأجهزة الرقابية تحديد طبيعة المخالفة واتخاذ الإجراءات المناسبة)

## 2. مفهوم الجرائم الجمركية

### أ. التعريف القانوني والفهمي

• **التعريف القانوني:** تُعرف الجرائم الجمركية بأنها كل انتهاك للنظم والأنظمة الجمركية التي تُعنى بتنظيم حركة البضائع واستيفاء الرسوم والحقوق الجمركية. وينظم هذا التعريف نصوص قانون الجمارك الجزائري الذي يؤكد أن كل فعل يخالف الإجراءات والالتزامات الجمركية يُعتبر جريمة ويستوجب العقوبة)

• **التعريف الفهمي:** يرى الفقهاء أن الجريمة الجمركية هي كل فعل إيجابي أو امتناع عن فعل يؤدي إلى خرق الالتزامات الجمركية، سواء كان ذلك عمداً أو نتيجة إهمال، مما يتسبب في تهريب الدولة من تحصيل الرسوم أو يؤدي إلى تسريب بضائع محظورة.

### ب. أركان الجرائم الجمركية

تنقسم أركان الجرائم الجمركية إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

1. **الركن الشرعي:** يتمثل في وجود نص قانوني يجرم الفعل ويحدد العقوبة المناسبة.

2. الركن المادي: وهو الفعل أو الامتناع الذي يتم من خلاله ارتكاب المخالفة، مثل عدم تقديم التصريحات الجمركية أو تمرير البضائع دون تفتيش.
3. الركن المعنوي: والذي يتعلق بنية الجاني، إلا أن العديد من الجرائم الجمركية تُعتبر جرائم مادية بحيث لا يشترط وجود قصد إجرامي صارم لإثبات الجريمة.
- هذا التمييز في الأركان يساعد في تفصيل طبيعة الجريمة وتحديد درجة المخالفة)

---

#### 4. التصنيف العام للجرائم الجمركية

يمكن تصنيف الجرائم الجمركية باستخدام معيارين أساسيين:

##### أ. التصنيف حسب طبيعة الفعل

- أعمال التهريب الجمركي: وهي الأفعال التي تتعلق بتهريب البضائع عبر الحدود بطرق غير مشروعة.
- المخالفات الجمركية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير: مثل المرور بالبضائع عبر المكاتب الجمركية دون التصريح اللازم أو تقديم تصريحات مزورة.
- المخالفات الأخرى: التي قد تقع خارج إطار الأعمال النمطية للتهريب، وتشمل أفعالاً مثل غش المستندات أو إخفاء البضائع.

##### ب. التصنيف حسب الوصف الجزائي

- المخالفات: والتي تُعتبر جرائم أقل خطورة وغالباً ما تُعاقب بغرامات مالية دون إجراءات سجن صارمة.
  - الجنح: وهي جرائم ذات خطورة متوسطة، حيث تُفرض عليها عقوبات تتضمن الحبس لفترات محددة.
  - الجنايات: التي تتسم بخطورة عالية، وقد تُعاقب بالسجن المؤبد أو عقوبات أشد.
- توضّح هذه الفئات مدى تنوع الجرائم الجمركية وإمكانية تطبيق نظام عقابي متفاوت بناءً على طبيعة المخالفة)
-

## 5. تصنيف الجرائم الجمركية حسب طبيعتها الخاصة

يرتكز التصنيف الخاص للجرائم الجمركية في الجزائر على التمييز بين ثلاث مجموعات رئيسية:

### أ. أعمال التهريب الجمركي

#### 1. التهريب عبر النطاق الجمركي:

- يُقصد به التهريب الذي يحدث ضمن الحدود المرسومة للنطاق الجمركي، والذي يشمل المناطق البحرية والبرية التي تخضع لرقابة الجمارك.
  - تُستخدم طرق احتيالية لإخفاء البضائع وتهريبها دون المرور بالإجراءات الجمركية الرسمية.
- #### 2. التهريب عبر الإقليم الجمركي:

- يتعدى التهريب حدود النطاق الجمركي إلى ما يُعرف بالإقليم الجمركي، ويشمل ذلك تهريب البضائع من مناطق تمتد داخل الأراضي الوطنية.
- تُعد هذه الفئة من الجرائم من أكثر الجرائم انتشاراً، نظراً لتطور وسائل النقل والاتصالات التي تُسهل عمليات التهريب.

### ب. المخالفات الجمركية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير عبر المكاتب الجمركية

#### 1. الاستيراد والتصدير بدون تصريح:

- تحدث عندما تمر البضائع عبر المكاتب الجمركية دون تقديم التصريح الجمركي المطلوب، مما يؤدي إلى التهريب من الرسوم والحقوق.

#### 2. التصريحات المزورة أو غير الصحيحة:

- تشمل تقديم بيانات خاطئة أو وثائق مزورة تتعلق بالبضائع، سواء من حيث القيمة أو المنشأ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الرسوم الجمركية أو التهريب منها.

### ج. المخالفات الأخرى

- تشمل المخالفات التي لا تندرج تحت فئة التهريب أو مخالفات الاستيراد والتصدير، مثل تلك المتعلقة بالغش في إتمام المعاملات الجمركية أو مخالفة الإجراءات الإدارية الخاصة بمتابعة البضائع.
- هذا التصنيف يُظهر تنوع الجرائم الجمركية ويؤكد على ضرورة استخدام آليات متخصصة لمكافحتها
-

5. دراسة تحليلية للنصوص التشريعية والتطبيق العملي:

أ. النصوص القانونية الأساسية:

• قانون الجمارك الجزائري:

ينظم قانون الجمارك الإجراءات الجمركية والالتزامات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، ويحدد نطاق اختصاص إدارة الجمارك في متابعة المخالفات. وقد شهدت تعديلات على هذا القانون عبر أوامر مثل أمر 05-06 المتعلق بمكافحة التهريب، والتي جاءت لتحديث التشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

• المواد ذات العلاقة:

تشمل المواد مثل المادة 318 (التي تُقسّم الجرائم إلى مخالفات وجنح وجنايات) والمادتين 319 و320 و321 التي تحدد درجات المخالفات الجمركية.

ب. التطبيق القضائي والجمركي

• آلية المتابعة:

تُعتمد الإجراءات الجمركية مثل الفحص والمعاينة والحجز لإثبات الجرائم الجمركية. تُعتبر المحاضر الجمركية من الأدلة الرئيسية في الإجراءات القضائية، حيث يجب أن تُحرر وفق شروط صارمة تُثبت وقوع المخالفة.

• العقوبات:

تختلف العقوبات بناءً على درجة الجريمة؛ إذ تُفرض الغرامات على المخالفات، بينما تشمل العقوبات الجنحية الحبس لفترات محددة، وفي حالة الجنائيات قد تصل العقوبات إلى السجن المؤبد أو ما يعادله. هذه النصوص والإجراءات تُظهر كيف يسعى المشرع الجزائري إلى مكافحة الجرائم الجمركية بفعالية وتحقيق ردع كافٍ ضد المخالفين)

## 6. الآثار والتحديات في مكافحة الجرائم الجمركية

### أ. الآثار الاقتصادية والاجتماعية

- الخسائر المالية:

تؤدي الجرائم الجمركية إلى تسرب مالي كبير من الدولة نتيجة التهرب من الرسوم الجمركية، مما يؤثر سلباً على الخزينة العامة.

- تأثير على المنافسة:

يُحدث التهريب واستخدام التصريحات المزورة تشويهاً للمنافسة التجارية، حيث يستفيد المخالفون من انخفاض التكاليف مقارنةً بالشركات التي تلتزم بالقوانين.

- الأمن الاقتصادي:

تُعتبر الجرائم الجمركية تهديداً للأمن الاقتصادي الوطني؛ فهي تُضعف الرقابة على حركة البضائع وتفتح الباب أمام تهريب سلع قد تشكل خطراً على الصحة العامة أو الأمن الوطني.

- التحديات العملية

- صعوبة الرصد:

نظراً للاتساع الجغرافي وصعوبة مراقبة الحدود، تواجه الأجهزة الجمركية تحديات كبيرة في الكشف عن عمليات التهريب.

- التعقيد التشريعي:

يحتوي التشريع الجمركي على نصوص معقدة قد تكون متعددة التفسيرات، مما يؤدي إلى صعوبات في التطبيق العملي.

## • تطوير الوسائل التكنولوجية:

مع التطور التكنولوجي وتغير أساليب الجرائم، تحتاج الأجهزة الجمركية إلى تحديث أنظمتها وآليات المراقبة باستمرار.

إن هذه التحديات تستدعي مقترحات عملية لتحديث النظام الجمركي وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية)

## 7. المقترحات والإصلاحات لتحسين النظام الجمركي

للمحد من الجرائم الجمركية وتحقيق فعالية أكبر في مكافحة التهريب، يمكن النظر في عدد من الإجراءات والمقترحات:

### • تحديث التشريعات الجمركية:

ضرورة مراجعة النصوص القانونية لتبسيطها وتوضيحها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

### • تعزيز القدرات الفنية والبشرية:

رفع كفاءة العاملين في الأجهزة الجمركية عبر التدريب المستمر وتزويدهم بأحدث الوسائل التكنولوجية.

### • تحسين آليات التنسيق:

تعزيز التعاون بين الجهات الجمركية والقضائية والدوائر الإدارية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

## • تطبيق نظام تصنيف دقيق:

الاستمرار في تطوير نظام تصنيف الجرائم الجمركية بحيث يُميز بدقة بين أنواع المخالفات ويُحدد العقوبات بناءً على درجة الخطورة.

## • استخدام آليات المصالحة:

اللجوء إلى حلول بديلة مثل المصالحة الجمركية لتسوية النزاعات بطريقة ودية في بعض الحالات، مما يُخفف العبء عن القضاء.

---

## 8. خاتمة

في ختام المحاضرة، نجد أن تصنيف الجرائم الجمركية حسب طبيعتها الخاصة في الجزائر يشكل عنصراً محورياً في مكافحة التهريب والجرائم الاقتصادية. فقد ساهم هذا التصنيف في تسهيل الإجراءات الرقابية والقضائية وتحديد العقوبات المناسبة وفقاً لدرجة المخالفة. ورغم التحديات القائمة، فإن تحديث التشريعات وتطوير القدرات الفنية والإدارية يعد من المقترحات الجوهرية لتعزيز نظام مكافحة الجرائم الجمركية وضمان حماية المصالح الاقتصادية للدولة.

هذه المحاضرة مستندة إلى دراسات وأبحاث متعددة في هذا المجال وأبرز النصوص التشريعية المعمول بها في الجزائر.

روابط بعض المراجع المفيدة :

1. <https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/19685/1/AWNIICHRA-K-TAKIEHADJAR.PDF.pdf>
2. <https://codedouanesdz.com/section/15/9/>
3. <https://dspace.ummtto.dz/server/api/core/bitstreams/b248270e-88bc-4652-88b8-69ded018fecb/content>
4. <https://dspace.univ-bba.dz/server/api/core/bitstreams/18af209d-f566-4522-ab3c-3636e62399f4/content>
5. <https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/17/4/258317>

د عبد الحق لفيلف  
المركز الجامعي – ميلة